الجديد والغائب في خطاب صدام حسين

بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لاستلام البعث السلطة

ان الجديد في خطاب الرئيس العراقي بمناسبة ذكرى 17 تموز 1968، هو استخدامه لغة الحوار ودعوته للمصالحة مع الدول العربية وبالذات الخليجية من منطلق ". . ان الذي مضى من السنوات بين عام 1990، وهذا العام، يكفي من يريد الله له الحكمة . . وان ابواب العراق مازالت مهيأة للتفاعل الايجابي لمثل هكذا نية وفعل . . اننا نؤكد عرض السلام والامن على من يحتاجها بما في ذلك حكام اساءوا الينا". ويشرح صدام موقفه هذا من قناعة بان الاعتماد على الاجنبي امر لايعول عليه فيقول: "وعلى الجميع ان لا ينسوا ان الاجنبي في احسن الاحوال، اذا ما اصبح صاحب السيادة ليقرر، فان اول ما يقرره هو مصالحه المستقبلية مقابل اي شيء آني، وانه ايضا لايمكن ان يكون له عهد ثابت مع حاكم او حكومة، اذا ما وجد ان هذا يفوق امكانياته او لايناسب مصالحه وفي كل الاحوال فان الطمأنينة التي تحققها العلاقة الايجابية في احضان الامة لا يمكن ان تفي عنها كل اساطيل الاجانب ووعودهم، وان الامن الذي تهيئه الامة شرف، بينما ان حماية الاجنبي والتبعية له عار يلاحق الاحياء والاموات واحفادهم من بعدهم".

وينتقد صدام في خطابه اولئك الحكام العرب الذين "مازال قسم منهم يبدد ثروات الامة بالتآمر عليها، وتبذيرها. . وما زال .. يستهويه طلب الرضا من الاجنبي، وليس من الله والشعب، بل ان بعضهم ما عاد ليقيم وزنا لرأي شعبه"

احترام شروط اللعبة الدولية

كما تغير خطاب صدام حسين من تحد ورفض الامتثال لقرارات مجلس الامن، الى قبولها ومطالبة تقيد الاخرين بها والوفاء بالتزاماتهم فيقول : "ان هناك تطورا واضحا في موقف اوروبا بوجه عام، ومراكز معروفة منها بوجه خاص، وان هذا التطور، وخاصة فيما يتعلق باهمية الحث ان يكون مجلس الامن صادقا بالوفاء بالتزاماته مقابل ما قام به العراق من وفاء بالقرارات التي فرضت عليه تحت ذرائعها المعروفة، وان يجعل مجلس الامن يطبق الفقرة الثانية والعشرين من قراره 687، كمقدمة ومفتاح لرفع الحصار عن العراق بصورة كاملة وشاملة".

ويؤكد صدام تفاؤله، استنادا للتطور الحاصل في موقف الصين وروسيا وبقية دول العالم الثالث، من ان العام القادم "سيكون افضل من الذي قبله"، خاصة وان العراق قوي في موقفه القانوني "الذي يستحضر حجته من الجانب القانوني لنفس قرارات مجلس الامن التي فرضت على العراق".

ان تحول الخطاب السياسي لصدام حسين من لغة التهديد ورفض الشرعية الدولية الى لغة المصالحة العربية والتجاوب مع قرارات مجلس الامن، يمثل تغييرا نوعيا وايجابيا والعراق بأمس الحاجة اليه. ولكن الغائب في الخطاب هو المراجعة النقدية الصريحة لنهج سياسي قادنا الى ما وصلنا اليه اليوم. فمن المسؤول عن اصرار النظام العراقي في رفض الانسحاب من الكويت دع عنك احتلالها؟ حتى نصل اليوم الى القبول بكامل قرارات مجلس الامن حتى ما جاء فيها من وصاية واعتراف وترسيم جديد للحدود مع الكويت؟

ولماذا تلكأ النظام وتحايل في تنفيذ قرار 687 الخاص بنزع السلاح العراقي الامر الذي اطال من عمر الحصار الاقتصادي، ومع ذلك ان هذا التحول -ولو جاء متأخرا- هو تطور ايجابي.

ولكن، مرة اخرى، يحق للمراقب السياسي التساؤل عن دوافع وجدية هذا التحول في نهج النظام العراقي: هل هو مجرد مناورة سياسية للتخلص من الحصار الاقتصادي فحسب، ام انها مراجعة صميمية؟ خاصة وان صدام يشير في مكان اخر من خطابه الى اعتبار "ام المعارك الخالدة" قدوة ونموذج في "فكر الامة وتراثها الروحي العظيم".

الديمقراطية ـ الغائب الكبير في الخطاب

اذا كانت المراجعة مطلوبة وضرورية على الصعيدين العربي والدولي، فانها اكثر الحاحا على الصعيد الداخلي، والحديث عن المصالحة العربية والألتزام بقرارات الامم المتحدة يجب ان يسبقه احترام لمبادى المصالحة والحوار على الصعيد الداخلي، خاصة وان الشعب العراقي هو الذي يسدد فواتير مغامرات النظام الخارجية. وتنطبق مقولة "لا تنه عن امر وتأتي مثله" على انتقاد صدام حسين لبعض الحكام العرب على عدم اعطاء وزن لرأي شعوبهم.

وتصبح دعوة رئيس البرلمان العراقي (18/7/1994) المجالس الاستشارية والبرلمانات الخليجية بما فيها البرلمان الكويتي للحوار على اساس ثنائي وبدون شروط مسبقة، اكثر جدية عندما يكون هذا البرلمان العراقي ممثلا لكافة قطاعات الشعب العراقي وليس حكرا لحزب واحد.

لقد سبق لقادة البعث ان تحدثوا، بعد مأساة حرب الخليج الثانية، بضرورة الانفتاح الديمقراطي واعتبر تعيين د. سعدون حمادي بداية لهذا المشوار، وقال طارق عزيز (الاتحاد المغربية 29/5/1991) بالنص : "لا بد ان نتجه نحو التعددية" وان المرحلة القادمة "ستكون فعلا مرحلة جديدة، هي مرحلة الانتقال من المشروعية الثورية الى المشروعية الدستورية، اي سيكون هناك نظام دستوري ينبثق من خلال الانتخابات، بمعنى ان رئيس الجمهورية ينتخب من الشعب والمجلس الوطني ينتخب كذلك من الشعب" وذهب قائلا اذا كانت ظروف الحرب الاستثنائية تحول في السابق من الانفتاح "فاما في المرحلة المقبلة فلا توجد حجج او ذرائع تحول دون ان ندخل مرحلة جديدة". وكان طارق عزيز جريئا عندما قال في ذات الحديث: "الخطأ الرئيسي الذي وقعنا فيه والذي وقعت فيه كل

الاحزاب الثورية التي مارست نظام الحزب الواحد او الحزب القائد. . هو التفرد، التفرد في السلطة . . . حين تقود وحدك لاتكتشف عيوبك، اما حين يكون معك آخرون في القيادة او عند وجود معارضة شرعية موجودة حتى ولو لم تكن مرتاحا لهذه المعارضة فالامر يختلف. . . ان وجود معارضة قادرة على التعبير عن نفسها سواء في البرلمان او في الصحافة يساعد الحزب الحاكم، القائد، على تصحيح أخطائه . . في الحزب الواحد لا نعتقد انه بالامكان كشف الاخطاء مهما بلغ هذا الحزب من نقاء وممارسة ديمقراطية في داخله".

ولكن بعد مضي ثلاث سنوات لا يجد طارق عزيز، وهو لايزال نائبا لرئيس الوزراء العراقي، حرجا في مناقضة نفسه عندما تسأله الصحفية التركية نور باطور، بتاريخ حزيران 1994:

- ألا يكون الشروع في مسيرة ديمقراطية مخرجا للعراق من مأزقه الحالي؟

يرد طارق عزيز: "نحن لدينا مقياسنا للديمقراطية، ولا نطبق المقاييس الليبرالية لامريكا واوروبا".

بات معروفا بان بعض الاطراف الدولية والعربية تعارض فك الحصار عن العراق، خوفا من تحوله الى انتصار شخصي لصدام حسين ولسياساته المغامرة، لذا يصبح التحول الديمقراطي اداة فاعله في توفير مناخ سياسي اقليمي ودولي متعاطف مع فك الحصار، وان سؤال الصحفية التركية لطارق عزيز يندرج في هذا الاطار.

المأزق الوطني وضرورة الحوار الوطني العراقي

كنت دعوت (انظر القدس العربي 23 نيسان1991) من منطلق الاختلاف مع النظام والحرص على العراق، الى مصالحة وطنية بين حزب البعث الحاكم والقوى الوطنية العراقية المعارضة، فقلت:

"ان هذه المصالحة تفرضها الضرورة وليست من قبيل المطالبة بالوضع الامثل وبالطبع ما كان يمكن الدعوة لمثل هذه المصالحة اذا كانت المعارضة . . قد استطاعت اسقاط صدام وحكم البعث . . . (كما) ان الحكم في العراق وصل الى طريق مسدود، اما التسليم بكل شروط الاستسلام المفروضة عليه من قبل الغرب الذي يملك اضافة الى السلاح قوة الضغط الاقتصادي بما في ذلك تجويع الشعب، او القبول بمراجعة النفس والاستعداد بقبول مشاركة الاخرين من شخصيات وقوى واحزاب عراقية في الحكم على اسس تضمن المصلحة الوطنية ..." وأكدت في ذات المقال : " ان الخطوة الاولى يجب ان تأتي من بغداد . . . ان مد جسور الثقة بين الاطراف المختلفة يجب ان تكون الخطوة الاولى في هذا المجال، ودون شك هناك جملة ضوابط لا بد من توافرها."

واليوم، بعد مضي اكثر من ثلاث سنوات على تلك المبادرة الشخصية، نجد ان النظام اخذ يرضخ لقرارات مجلس الامن رغم اجحاف بعضها بالحق العراقي، بدلا من اكتساب الشرعية من خلال الانفتاح والممارسة الديمقراطية في اطار دستوري برلماني للوقوف بوجه العزلة وقرارات المقاطعة والتعويضات الجائرة.

ان تعنت النظام في الانفراد بالسلطة باي ثمن، يقابله خطأ المطالبة باسقاط النظام باي ثمن (حرب اهلية او احتلال اجنبي) لان كلا الطرفين يسقطا دور الشعب ورأيه. ان بدء الحوار بين الطرفين يصبح ضرورة للخروج من المأزق الوطني، والحوار بهذا المعنى لايعني التسليم المطلق بمطاليب المعارضة او الاستسلام للحاكم، وكي لا يصبح الحوار لغرض الحوار او وسيلة لمكاسب انية قد تعمق الخلاف وتزيد الوضع سوءاً، فلابد من توفر اسس يعتمدها الطرفان للحوار.

قرار 688 لمجلس الامن منطلقا للحوار

نص القرار 688، بعد ان اكد على احترام سيادة العراق على:

> (2- يطالب بان يقوم العراق على الفور، كاسهام منه في ازالة الخطر الذي يهدد السلم والامن في المنطقة، بوقف هذا القمع، ويعرب عن الامل، في السياق نفسه، في اقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الانسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين).

ان نهج بغداد والمعارضة لايختلفان في انتقائية التعامل مع هذا القرار، فبغداد تتجاهله بحجة عدم علاقته بشروط رفع الحظر النفطي، علما ان عدم تنفيذه يستغل لادامة امد الحصار، و يكرس بقاء "المناطق الامنة" وخرق الاجواء العراقية. وبالمقابل مطالبة المعارضة بضرورة تنفيذ قرار 688 يناقضه رفضها للحوار.

وان آلية تنفيذ القرار والضمانات الخاصة بذلك يجب ان تكون على جدول اعمال اي حوار بين النظام والمعارضة. وقبل بحث حيثيات وشروط الحوار، يجب ان يكون عندنا استعداد لقبول مبدأ الحوار.

(الملف العراقي، العدد 32 - تموز 1994)

❋ ❋ ❋